

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/43/722
17 October 1988
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الثالثة والأربعون
البند ٣ من جدول الأعمال

وشائق تفويض الممثلين في الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة

رسالة مؤرخة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ ، موجهة إلى الأمين العام من ممثلي الأردن ، والإمارات العربية المتحدة ، وإندونيسيا ، وإيران (جمهورية - الإسلامية) ، وباكستان ، والبحرين ، وبروني دار السلام ، وبنغلاديش ، وبنن ، وبوركينا فاسو ، وتونس ، والجزائر ، وجزر القمر ، والجمهورية العربية الليبية ، والجمهورية العربية السورية ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، وجيبوتي ، والسنتغال ، والسودان ، والصومال ، والعراق ، وعمان ، وغامبيا ، وغينيا ، وفييت نام ، وقطر ، وكوبا ، والكويت ، ولبنان ، وماليزيا ، والمغرب ، والمملكة العربية السعودية ، وموريتانيا ، والنيجر ، ونيكاراغو ، واليمن ، واليمن الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

نتشرف نحن الموقعين أدناه ، بصفتنا ممثلين لحكوماتنا وباسمها ، باسترعاء انتباهكم إلى تحفظات حكوماتنا وشعوبنا وبلداننا بشأن وشائق تفويض الوفد الإسرائيلي في الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة .

١ - ونود أن نؤكد أن إسرائيل مستمرة في تحدي وانتهاك ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي ، على نحو فاضح وشابث ، فضلا عن ازدراءها لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين وبالحالة في الشرق الأوسط وانتهاكها المستمر لهذه القرارات .

٢ - وما تزال اسرائيل تتخذ موقف التحدي في رفضها تنفيذ قرارات مجلس الامن والجمعية العامة المتعلقة بمركز مدينة القدس التي ضمتها اليها بصورة غير قانونية في أعقاب احتلالها غير المشروع وأعلنتها عاصمة لها . وعلاوة على ذلك ، وكدليل على استمرار اسرائيل في ازديادها لقرارات الأمم المتحدة ، وها هي تقدم مرة أخرى وشائق تفويضها الصادرة في القدس ، استهتارا منها بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، لا سيما القرار ١٦٩/٢٥ هاء المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ الذي قررت فيه الجمعية العامة جملة أمور من بينها أن كل التدابير والاجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها اسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، التي غيرت أو تتوخى تغيير طابع ومركز مدينة القدس الشريف ، وبصفة خاصة "القانون الاساسي" المتعلق بالقدس وإعلان القدس عاصمة لإسرائيل ، باطلة أصلا ويتعين إلغاؤها فوراً ، وحث جميع الدول والوكالات المتخصصة وسائر المنظمات الدولية على عدم القيام بأي عمل لا يتفق مع الاحكام الواردة في القرار المذكور .

٣ - وقد رفضت إسرائيل تطبيق قرارات مجلس الامن والجمعية العامة ، ذات الصلة ، التي تطالبها بأن تلغي على الفور القرار الذي اتخذته في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ بفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على مرتفعات الجولان السورية .

٤ - وقد ظلت إسرائيل تواصل بانتظام رفض تنفيذ قرارات الامم المتحدة المتعلقة بما للشعب الفلسطيني من حقوق غير قابلة للتصرف في تقرير المصير وفي إقامة دولته المستقلة في فلسطين ، وهي ما برحت تواصل احتلالها غير الشرعي للأراضي الفلسطينية ، بما في ذلك مدينة القدس الشريف . كما ان السياسات والممارسات الوحشية وغير الانسانية التي تتبعها اسرائيل في جهودها الرامية الى قمع الانتفاضة الوطنية غير المسلحة للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة ضد الاحتلال الاسرائيلي ، والتي أدت الى مقتل المئات من الفلسطينيين وإصابة كثيرين غيرهم وكذلك الى عمليات الاحتجاز الجماعي والنفي ونسف مساكن الفلسطينيين والحصار الاقتصادي هي دليل آخر على تصميم اسرائيل على أن تبقى على الاحتلال من خلال الإرهاب ، كما انها تفضح نواياها تماما .

٥ - إن إسرائيل تواصل رفض قرارات مجلس الامن والجمعية العامة ذات الصلة التي تعلن عدم شرعية سياستها المتمثلة في إنشاء المستوطنات ، التي تشكل عقبة أمام السلم ، وهي تستخدم هذه السياسة لإحكام سيطرتها على الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة ولتغيير طابعها الجغرافي والديموغرافي والثقافي والاجتماعي ولغرض الامر

الواقع فيها ، كما تشهد بذلك سياساتها وممارساتها القمعية ، التي بلغت السذروة بغرض قوانين الطوارئ بهدف تطبيق إجراءات الاحتجاز الإداري والابعاد ، ولاقتلاع السكان الشرعيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة من ديارهم بالقوة وتشريدهم . إن هذه السياسة مناقضة ، روحا ونصا ، لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، التي أصبحت إسرائيل طرفا فيها .

٦ - إن إسرائيل تلجأ بانتظام الى التخويف واستعمال القوة باسم الاجراءات الاستباقية والملاحقة الفورية والامن ، والى نصوص التوراة وغير ذلك من الحجج الزائفة لمد نطاق سلطتها ليشمل البلدان العربية المجاورة .

٧ - إن الجمعية العامة سبق لها أن أعلنت ، في قرارها دإط - ١/٩ ، المؤرخ في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٢ ، أن التدابير التي اتخذتها اسرائيل في الماضي وإجراءاتها تؤكد أنها ليست دولة محبة للسلم وأنها لم تف لا بالالتزامات المترتبة عليها بموجب الميثاق ولا بالالتزامات المترتبة عليها بموجب قرار الجمعية العامة ٢٧٢ (د - ٢) المؤرخ في ١١ أيار/مايو ١٩٤٩ .

إن الموقعين أدناه يحتفظون بحق إشارة هذه المسألة في الوقت المناسب ، ويرجون منكم تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٣ من جدول الاعمال .

فيما يلي الموقعون على الرسالة :

| | |
|-----------------------------|---------------------------------|
| الأردن | تونس |
| الإمارات العربية المتحدة | الجزائر |
| إندونيسيا | جزر القمر |
| إيران (جمهورية - الإسلامية) | الجمهورية العربية الليبية |
| باكستان | الجمهورية العربية السورية |
| البحرين | جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية |
| بروني دار السلام | جيبوتي |
| بنغلاديش | السنغال |
| بنن | السودان |
| بورкина فاسو | الصومال |

| | |
|--------------------------|----------|
| ماليزيا | العراق |
| المغرب | عمان |
| المملكة العربية السعودية | غامبيا |
| موريتانيا | غينيا |
| النيجر | فييت نام |
| نيكاراغوا | قطر |
| اليمن | كوبا |
| اليمن الديمقراطية | الكويت |
| | لبنان |
